

الفصل التاسع

عند الخطوط الأمامية للسلام

تؤيد السياسة الخارجية الأمريكية الحرية والديمقراطية والكرامة الإنسانية لكل البشر، ولا نعتذر عن ذلك، فإن مجتمع الفرص الذي نريده لأنفسنا نريده للآخرين أيضاً، وليس ذلك لأننا نفرض نظامنا على الآخرين، بل لأن تلك الفرص تخص جميع الناس بوصفها حقوقاً وهبها الله للناس عند الميلاد، ولأننا نضمن السلام بدرجة أكبر عن طريق تعزيز الديمقراطية والفرص الاقتصادية.

رونالد ريجان، 1984

منذ أكثر من قرن ونصف القرن ألقى أليكس دي توكوفيل نظرة فاحصة على العنصر الجوهري الذي يمنح الولايات المتحدة هويتها الخاصة بين الدول. إنه ليس خصائصها العرقية أو الدينية، ولا تقاليدنا وطقوسها القديمة وإنما هو مجموعة من القيم الجوهرية.

هذه القيم الجوهرية تشمل الديمقراطية التي أنشأناها وتمنحنا صوتاً واضحاً في حكومتنا، ونظام سيادة القانون الذي يحقق العدالة للجميع، وبنية اقتصاد السوق التي تسمح بالمنافسة الشريفة والنمو والفرص وتعزز الرخاء الاقتصادي، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان الأساسية التي ينص عليها دستورنا.

حتى عهد قريب، كنا نركز على تحقيق هذه القيم بشكل كامل داخل مجتمعنا، وهذا هو الذي حدد مسارنا القومي. وبرغم أننا ربما قدمنا قيماً بوصفها نموذجاً للآخرين، نادراً ما حاولنا اتخاذ إجراءات تهدف إلى ترسيخ قيمنا خارج حدودنا.

لم يعد هذا التوجه صالحاً، ولم يعد بإمكاننا تقديم النموذج وحسب، فهناك تهديدات خطيرة تنشأ في البيئات التي لا توجد فيها هذه القيم، أو حيث تتعدم القدرة على اكتسابها. وصارت الحاجة ملحة لغرس أو حتى استزراع قيمنا في هذه البيئات.

إننا إمبرياليون على غير رغبة منا، إذ لا يسعدنا فرض أنظمتنا ومعتقداتنا وقيمنا على الآخرين. ومع ذلك نحن على اقتناع بأن قيمنا عالمية وأن تبنيها أو تحقيقها من قبل كل البشر سيجعل العالم أكثر أمناً وسلاماً وازدهاراً. وبوضع هذا الهدف نصب أعيننا، قدمنا قيماً للآخرين. لكن كانت النتائج مختلطة. فلم نكن نتمتع بمهارة فهم كيفية استخدام قوتنا بفاعلية دون تهديد المجتمعات الأخرى أو تغريبها. إذ إن فهمنا لصناعة الحرب أفضل كثيراً من فهمنا لصناعة السلام.

ومن ثم علينا أن نبذل الجهود لتعزيز الاستقرار والسلام، وهذا خير سبيل لنشر القيم التي نرجو أن نشرك فيها غيرنا من شعوب الأرض، الذين يعانون من غيابها عن مجتمعاتهم

إن الإصلاحات التي اقترحتها آنفاً هي تغييرات نظامية وتنظيمية ومفاهيمية ضرورية، ومن شأنها أن تجعلنا في وضع أفضل لتحقيق

استقرار وسلام حقيقي في عالم يزداد اضطراباً وخطراً. وسيتطلب تنفيذ هذه الإصلاحات إقداماً وشجاعة؛ ذلك لأنهما صفتان أساسيتان، ولأنهما يهددان مصالح راسخة. كما أن تنفيذ هذه التغييرات يعني إعادة تصميم رؤيتنا وإستراتيجيتنا وهيكلنا التنظيمي الحكومي، وكذلك الممارسات المخربة أو التي تأتي بنتائج عكسية (المحسوبية والواسطة)، كما أنه يعني أيضاً المشاركة في الجهود متعددة القوميات، (إذ لم يعد ممكناً، أن نظل ندور في فلكنا بمفردنا). مع ذلك فهذه التغييرات ليست غير مسبوقة على الإطلاق. فقد قمنا في الماضي بتغييرات في التوجه تماثلها جرأة وجوهريّة. إذ فعلها ترومان ومارشال بعد الحرب العالمية الثانية. لكن التغييرات في واشنطن وفي أنظمتنا وعملياتنا هي الخطوات الأولى وحسب. وهي التي ستبني أساس تحويل الفوضى والاضطراب إلى نظام. ولكن ليست التغييرات في حد ذاتها هي ما يجلب السلام والنظام إلى العالم، وإنما القيام بها هناك - أي تنفيذها على الأرض - هو الأمر الحاسم.

فكيف يتم التنفيذ؟

إن الأدوات المتاحة لإجراءات مستوى الخندق عديدة ومتنوعة.

أدوات التنفيذ

تأتي هذه الأدوات في صورة تفاوض أو وساطة لمنع صراعٍ أو إنهائه، ومشاريع المعونة الأمريكية، وفرق مراقبة الاتفاقيات، وقوات مسلحة لتوفير الأمن، وفرق عسكرية لتقديم التدريب، وتدخل عسكري

وغيرها كثير. وقد شاركت شخصياً في كل منها على المستوى الإجرائي، وفي كثير منها على مستوى الخندق. وقد أدهشتني هذه المجموعة القوية من الأدوات المتاحة لحكومتنا وللمنظمات غير الحكومية وللهيئات الدولية. والمشكلة ليست في توافر الأدوات، وإنما في أن هذه الأدوات لا يتم تنسيقها بطريقة فاعلة، ولا تشكيلها في تجانس على الأرض.

ولنلق الضوء على اثنتين من الأدوات أعرفهما جيداً من خلال خبرتي الشخصية، وهما: التفاوض - وما يتصل بها اتصالاً وثيقاً مثل الوساطة والتسهيل - وبناء القدرة.

التفاوض

إن الفرق بين التفاوض والوساطة والتسهيل ليس دقيقاً في الممارسة بالقدر الذي يظهر في الكتابة. فمهام من يقومون بالتفاوض والوساطة والتسهيل تختلف كثيراً بعضها عن بعض في حين تتشابه الأهداف التي يعملون لأجلها.

فالتفاوض يجمع الأطراف المتعارضة بغية إيجاد حل عبر مناقشة القضايا التي سببت الخلاف بينهما. والوساطة هي طرف ثالث يجمع الأطراف المتفاوضة معاً، بينما يشارك مشاركة كاملة في عملية التفاوض ويساعدهم في التوصل إلى اتفاق. أما التسهيل فهو جزء من الوساطة. فالقائمون بعملية التسهيل لا يشتركون في التفاوض بشكل مباشر، بل يساعدون في العملية وحسب. ويمكننا أن نضع الثلاثة معاً في أي تركيبة.

إن التفاوض علم، ويجب أن يتقن المفاوضون عدة مهارات وفضائل مختلفة، وأن يكونوا على دراية بالثقافة والقضايا، وأن يتجنبوا الآراء الجامدة والمفاهيم المعدة سلفاً، وأن يعرفوا كيف يتيحوا منبراً لكل فرد وجماعة في العملية، وكيف يتخذون المبادرة ويحافظون عليها، ويبحثون عن التجديد والأساليب غير التقليدية، وأن ينتبهوا إلى الاعتراضات الجوهرية لدى كل طرف، ويلتفتوا إلى شكواهم - دون التوقف عند هذه الاعتراضات أو الشكاوى باعتبارها حجر عثرة لا يمكن تخطيه.

لكن التفاوض أيضاً فن، ويجب أن يتمتع المفاوضون بالموهبة والقدرة الشخصية على التفاوض، وتكون هذه الموهبة متأصلة فيهم. إذ لا بد أن يستمتعوا بالتفاعل مع الناس في المواقف العدائية ومواقف التحدي والمواجهة، وأن تكون لديهم حاسة سادسة لاقتناص الفرص واغتنام اللحظات، وأن يتسموا بالقدرة على قراءة الناس. فمهمة الاختيار بين البدائل، التي ستقع على عاتق المفاوضين، قد تكون مهمة جسيمة. ففي بعض الأحيان يحصل سياسي دولي بارز، مثل جيمي كارتر أو نيلسون مانديلا، أو آخرين مثل جيسي جاكسون أو جورج ميتشل أو جيمس بيكر على لقب «مبعوث خاص» - إما بسبب سمعته أو معرفته أو خبرته أو قربه من زعماء آخرين، أو ربما بسبب علاقته الخاصة بالرئيس.

هناك عدد كبير من المنظمات المختلفة يتاح لها المشاركة في مهمة التفاوض - منظمات دولية مثل الأمم المتحدة أو حلف الناتو، ومنظمات

سياسية إقليمية مثل الاتحاد الإفريقي، وتحالفات إقليمية أو منظمات مستقلة (منظمات غير حكومية)، مثل مركز هنري دونانت في جنيف أو معهد كروك في سان دييجو وهي منظمات خاصة صغيرة وتتميز بمرونة أشد كثيراً من المنظمات الرسمية، ولا تمثل عبئاً أو تظهر تحدياً للسيادة. وهناك بعض المنظمات التي تقوم بأعمال مماثلة، مثل «معهد الولايات المتحدة للسلام» في واشنطن، لديها صلات شبه حكومية إذ يأتي تمويلها من الكونجرس لكنها مستقلة عن الحكومة فيما يتعلق بكافة الجوانب الأخرى. ولكل منظمة من هذه المنظمات غير الحكومية اختصاصاتها الأساسية، ف لدى مركز دونانت القدرة على الوساطة، أما كروك فلهذه اهتمام بتتمية قدرات المجتمع المدني، كما أن لديهم خبرة لا بأس بها في منع الظروف المزعزعة للاستقرار والتخلص منها. وتكمن قوة معهد الولايات المتحدة للسلام في التنفيذ وفي بناء القدرة - لاسيما بناء البنية التحتية الحكومية.

ويمكن أن تبدأ المفاوضات والوساطات أيضاً نتيجة تدخلات من الخارج - عادة عن طريق إحدى شخصيات المجموعة نفسها. وقد تعززها أنواع أخرى من العمليات الإنسانية في مجالات الغذاء والرعاية الصحية والمأوى وإعادة البناء.

كذلك فإن كل الدول التي يرى كل الأطراف أنها «تتحرى العدل» ستتم دعوتها غالباً للمساعدة في حل الصراعات: فالولايات المتحدة على سبيل المثال ظلت لمدة طويلة تقوم بدور محوري في مفاوضات

السلام الإسرائيلية الفلسطينية، لأن الولايات المتحدة وحدها - بتأثيرها على إسرائيل - هي من لديها فرصة للنجاح.

وهناك مجموعة من الدول حول العالم - الدول الشمالية في الأساس مثل كندا وسويسرا - تركز سياستها الخارجية عادة على صنع السلام والوساطة وحل النزاعات، وتوفر التمويل والموارد لهذه الأنشطة (فالحكومة النرويجية مثلاً تقوم بدور الوساطة في الصراع السيريلانكي، كما يتوسط الماليزيون في مينداناو). وبرغم أن مستوى تدخلهم يختلف حسب الصبغة السياسية للحكومة القائمة في السلطة، فإن هذه الدول كانت تتدخل دائماً في عملية صنع السلام، وترغب دائماً في التبرع بالمال لجهود السلام أو تنفيذه، واستضافة المؤتمرات، وتوفير الدعم الإنساني بل والعسكري أحياناً (كأن توفر مبعوثين لتسوية النزاعات ومراقبين وقوات حفظ السلام وما شابه). كما تقدم حق اللجوء السياسي وتدعم منظمات مثل مركز دونانت.



لقد شاركت في العديد من المفاوضات والوساطات، فلتشركوا معي في طرف من تلك التجربة.

عندما أذهب إلى بلد ما مفاوضاً أو وسيطاً فإنني أعتبر ذلك عملية عسكرية: فأكون مكلفاً بمهمة أو عمل لإقناع الإسرائيليين والفلسطينيين باتخاذ خطوات إيجابية ملموسة تجاه السلام، أو نزع فتيل المواجهة الخطيرة التي تتصاعد بسرعة في كشمير بين باكستان

والهند عن طريق إقناع الباكستانيين بالتعاون وسحب قواتهم من كارجيل، عبر «خط التحكم» وفض الاشتباك مع الهنود، ووقف إطلاق النار. وربما كانت مهمتي أكثر عمومية مثل التوسط في الاتفاقات أو القيام بترتيبات تنفيذ اتفاق ما .

وعند بدء التفاوض، تكون أولويتي الأولى هي الإسراع بالدخول في القضايا واكتساب المعرفة بسياقها الثقافي، ثم إيجاد قدر من الفهم للشخصيات التي أتعامل معها. وبعد ذلك أنظر إلى بنية العملية التي أشترك فيها - أو أضع لها بنية. ثم أحاول فهم القضايا كما يراها المشاركون أنفسهم، وأحاول القيام بكل هذا بدون مفاهيم أو أحكام معدة سلفاً. والغرض من ذلك تحديد ماذا يجري هناك بالفعل، وليس الرؤية عبر أي عدسات خاصة.

عندئذٍ تصبح المهمة هي إيجاد طرائق لحل القضايا حتى يمكن للطرفين أن يشعرا - على أقل تقدير - بأنهما لن يخسرا إذا قبلا إبرام اتفاق. لكن الوضع المثالي هو أن يشعر الطرفان بأنهما رابحان. إذ لا يمكن أن يكون الموقف موقف ربح وخسارة، بل ينبغي أن يكون ربح - ربح أو على الأقل عدم خسارة - عدم خسارة.

في كثير من الأحيان، أثناء المفاوضات، تكون العملية أهم من المادة، أو ربما، إن شئت الدقة، يكون الحفاظ على استمرارية العملية أحياناً أفضل من فضها بسبب مادة المفاوضات أو موضوعها. فمادة المفاوضات غالباً ما تكون محيرة (ما الذي يتصارعون عليه بالضبط؟)

وبالتأكيد يصعب إلى حد بعيد التعامل معها؛ لذلك ربما نحتاج وقتاً حتى يتطرق الحديث إليها. وإلا فقد نحتاج لإظهار تقدم، برغم أننا نعرف أن الكلام عن القضايا الموضوعية الآن لن يصل بنا إلى أي شيء. وهذا يعني ضرورة أن نصب تركيزنا - وتركيزهم - على العملية نفسها. وربما نحتاج إلى استمرارهم في الكلام فقط حتى يحين الوقت الملائم للمناقشة الموضوعية.

يُستخدم تعبير «الملاءمة» كثيراً في حل النزاعات. ويشير في معظم الأحيان إلى الوقت الذي تدرك فيه الأطراف المتعارضة بأنهم لا يمكنهم الاستمرار واقعياً في مواجهاتهم. إنها اللحظة التي يدركون فيها أن عليهم محاولة عمل أي شيء آخر.

في عام 2001، طُلب مني المساعدة في تسهيل مفاوضات مركز هنري دونانت بين المتمردين في إقليم جزيرة سومطرة الغني بالنفط - إقليم آتشيه - والحكومة الإندونيسية (حين كان متمردو آتشيه يسعون للاستقلال). وفي وقت معين في المفاوضات، وصلنا إلى طريق مسدود، وكان المفاوض عن الحكومة، وهو سفير متقاعد، محبطاً. فقد كان يعتبر هذه الجهود مهمة شخصية من الرئيس، وكان يريد أن ينجح فيها، لكن الطريق المسدود أفقده حماسه. كان على وشك الإقرار بهزيمته، وقال متهماً الوسطاء: «احتاج أمراً ملموساً، وأنتم لا تقدمون لي سوى عملية تفاوض».

لكن عند هذه المرحلة من اللعبة، كانت عملية التفاوض هي ما نحتاجه. لم نكن قد وصلنا بعد إلى «الملاءمة» التي نحتاجها للتعامل

مع الأمور الموضوعية. فقد كان السفير القادم من جاكرتا يقف على خط زمني يختلف عما يقف عليه نظراؤه في الطرف الآخر.

ولأننا لم نكن نريد فقدان الاستمرارية والوضع الإيجابي الذي وصلنا إليه بالفعل، قمنا بعقد سلسلة من الاتفاقات الهامشية التي كان بوسع الطرفين قبولها. ولم تكن لأي من هذه الاتفاقات أهمية كبيرة، لكنها حافظت على استمرار العملية وإيجابيتها.

وخلال هذا كله، كنت أشعر بعذاب السفير، لكننا كنا في حاجة إلى بعض مهارات الكابوكي* في العملية لكي تستمر في المضي قدماً.

وفي النهاية، قام المتمردون والحكومة المركزية بتوقيع اتفاق... تم خرقه فيما بعد... وتم إجراء المفاوضات مجدداً في وقت لاحق... وتلك هي الطريقة التي تجري بها هذه الأمور، فعلينا التحلي بالصبر الشديد والنظر إلى المسألة على المدى الطويل.

بعدما تقاعدت من القوات البحرية مباشرة، طلبت مني وزارة الخارجية، ومركز هنري دونانت، ومعهد الولايات المتحدة للسلام، ومنظمات أخرى مماثلة، ضم خبرتي المزدوجة كمقاتل وصانع سلام إلى جهودهم في الوساطة وفض النزاعات. فقد وفرت لي معرفتي المباشرة بالحرب والقتال وبالتفاوض والوساطة رؤية، وجدوا أنها قيمة وغير معتادة. فعادة لا يكون لدى المفاوضين خبرة بالقتال، كما أن

* ضرب من المسرحيات اليابانية التي تتضمن رقصات تحتاج مهارة وبراعة شديدة.

ضباط القوات المسلحة، مع خبرتهم القتالية الواسعة، نادراً ما يشاركون في مفاوضات جادة لإحلال السلام.

في عام 2001 طلبت مني وزارة الخارجية المساعدة في التوسط في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وقد نجحت المحادثات في التقريب قليلاً بين الطرفين... إلى أن قتلت موجة من التفجيرات الانتحارية الفلسطينية عملية السلام في ربيع عام 2002، وفي غضون تلك الفترة طلب مني مركز هنري دونانت في جنيف المشاركة في المفاوضات المستمرة في آتشييه، كما طلب معهد الولايات المتحدة للسلام المساعدة في مفاوضات لإنهاء ثورة المورويين في ميندناو في الفلبين. ولا أزال مشاركاً بنشاط في هذه المحادثات.

أثناء سير المفاوضات سافرت إلى الخطوط الأمامية في المناطق الثائرة في آتشييه وميندناو. وتحدثت مع قادة التمرد وجهاً لوجه في ساحات منازلهم... وأحياناً داخل بيوتهم. وقد قادني الدرس الذي تعلمته للمرة الأولى في فيتنام مرة أخرى إلى الخطوط الأمامية، هذه المرة داخل أدغال ميندناو وسومطرة، وهي أدغال ذكرتني بفيتنام بصورة مؤلة - حقول الأرز، وجاموس الماء، ومزارعين يرتدون قبعات القش المخروطية ذات الحواف العريضة، وأطفال يرتدون السراويل القصيرة. فإذا كنا سنقنع المتمردين هناك بأننا نهتم بهم باعتبارهم بشراً، وأننا بالفعل نأخذ قضيتهم بجدية، ونرغب في التعامل معهم باحترام، فعلياً أن نلتقي بهم في مناطق إقامتهم، وعلينا أن نستمع إلى أهدافهم واهتماماتهم، وهم أحياناً يثبتون عدالة قضيتهم. وأحياناً أخرى يطلبون المستحيل.

دون هذا الاستماع المباشر - وجهاً لوجه - يصعب اكتساب الثقة. فكم عدد خبراء السياسة الخارجية أو صناع السلام أو حتى الدبلوماسيين في واشنطن، الذين رأوا «عدواً» بالفعل؟ وكم عدد من جلس منهم إلى إرهابي؟ وكم عدد من التقى منهم بمتهم أو ثائر أو متطرف أو حتى بأي شخص يرتدي زي «قوات مسلحة معادية»؟ إن أي فرد رأى هذه الأمور، وفهم حقيقة من يتعاملون معهم، ومعرفة من أين جاؤوا فعلاً، وكيف نبتت أهدافهم من بيئاتهم، سيكون مفاوضاً لا يبارى. وليس معنى ذلك القول بأن المعرفة تعني الصفع؛ فأنا لا أصدق تلك الخرافة. فالفهم قد يسبب الاشمئزاز والاحتقار، ومعرفة الشر لا تجعله أقل شراً، والجلوس على طاولة مع المتمردين لا تضمن تعاطفي معهم أو مع قضيتهم. فالبعض منهم يقوم بتصرفات لا يمكن أن نقبلها أبداً. وبعض الشر مطلق، ويجعل فاعله يتجاوز الحدود. ومن الناس من لا يمكننا مطلقاً التعامل معه.

مع ذلك، من جهة أخرى، لم تكن حركات التمرد والعصيان متناغمة ومتسقة قط، فلديها دائماً شقاق ونزاعات، فكل من حركة آتشييه الحرة وجبهة تحرير مورو لديها صراع يدور على مستويات عديدة. وقد يتعايش، بصورة مريحة أو غير مريحة، فريق يقاوم فقط من أجل الاستقلال وحياة أفضل مع فريق آخر أقرب في توجهه إلى حدود الإرهابي المتطرف. وترفض الأصوات الأكثر اعتدالاً الدخول في حركات دولية متطرفة: «ليست هذه الوجهة التي نريدها، ولا هذه قضية حركتنا».

وعلينا أن ننتبه لعدم خلط هذه الفرق معاً.



بدأت مشاركتي في عملية إحلال السلام في الفلبين عام 2003.

وكانت العملية نفسها قد بدأت عام 1996. ذلك العام، وفي محاولة لوضع حد لحرب العصابات التي امتدت لعقود في مينداناو، توصل الرئيس الفلبيني راموس لاتفاق مع الجبهة القومية لتحرير مورو، ومنحها قدراً من الحكم الذاتي وتنازلات أخرى. فقدّمت عدة حوافز لجبهة مورو - بعضها من الحكومة الفلبينية، وبعضها الآخر لم تستطع الحكومة توفيره، فقدمته الولايات المتحدة.

قامت هيئة المعونة الأمريكية بالعمل فيما تحول بعد ذلك إلى برنامج «المزارع مقابل السلاح» الشهير، والذي حقق نجاحاً باهراً. إذ كان رجال العصابات يأتون من ساحة المعركة يسلمون أسلحتهم ويتلقون معدات زراعية وتدريبات على الزراعة بدلاً منها، سواء في قراهم نفسها أو حيثما اختاروا للإقامة. كذلك قامت هيئة المعونة الأمريكية ببناء تسهيلات لتجفيف منتجاتهم وتصنيعها وأماكن تخزينها، وبدأوا بالفعل في زراعة محاصيل متنوعة كانت جديدة على سكان مورو، وكذلك أسواق لها. كان طلب اليابانيين متزايداً على الأعشاب البحرية (وهو مصدر رئيس للغذاء عندهم) وتزايد الطلب عليها منذ ذلك الحين حتى تجاوز المعروض، وأرض مينداناو غنية بالخلجان، صغيرها وكبيرها، وبالبحيرات الضحلة القريبة من البحر

وهي بيئة مثالية لزراعة الأعشاب البحرية. وبرغم أن سكان مورو لم تكن لديهم أي خبرة في زراعة الأعشاب البحرية، قامت هيئة المعونة الأمريكية بتعليمهم كيفية زراعتها. وقد أتى المحصول الجديد ثماره.

والنتيجة: أن معدل نجاح هيئة المعونة الأمريكية، في إخراج رجال حرب العصابات من ساحة المعركة وإعطائهم عملاً يكفي لإعالة عائلاتهم، بلغ ما يقارب من 96 إلى 98%. وبعبارة أخرى، كانت فرقة صغيرة للغاية هي التي عادت إلى الأدغال وإلى حرب العصابات... وهذه قصة جيدة قديمة عن النجاح الرأسمالي، نجاح السوق.

لم ينجح كل عنصر في التسوية نجاحاً كاملاً. فقد فشل كل من الجبهة القومية لتحرير مورو والحكومة الفلبينية في الوفاء بالتزامتهما، في حين كان عدد كبير من سكان مورو الذين كانوا يرون التسوية خيانة، فانشقوا عن الجبهة القومية لتحرير مورو، أطلقوا على أنفسهم «جبهة مورو الإسلامية للتحرير» واستمروا في القتال.

وعندما انتقلت رئاسة الفلبين إلى جلوريا أرويو، سعت الرئيسة الجديدة إلى الجبهة الإسلامية، وأحرزت المباحثات تقدماً ملموساً. وعندها وافق الماليزيون على التوسط في المفاوضات القائمة. فشكّلوا لجاناً لبحث الأحداث، ووضعوا مراقبين دوليين في مواقع الأحداث (من بروناي وماليزيا، وآخرين أدرجوا في الجدول انتظاراً لوصولهم من البحرين)، وقاموا بتحديد مناطق محلية للحكم الذاتي، حيث لا وجود للحكومة إلا عند حدوث استفزازات عنيفة، أو أي أسباب أخرى خطيرة، وبصفة عامة، اتصلوا بالجبهة الإسلامية، (كانت بعض هذه

الترتيبات جزءاً من الاتفاقية الأصلية مع جبهة التحرير القومي)، وتم تنفيذ إيقاف غير مستقر لإطلاق النار.

في الوقت نفسه طلبت الرئيسة أرويو إلى الرئيس بوش أن يمدّها بمساعدة أمريكية إضافية في عملية السلام، وخرج بوش ببرنامجين. وعرضت هيئة المعونة الأمريكية مد برامج الحوافز الاقتصادية - مثل برنامج المزارع مقابل السلاح - إلى الجبهة الإسلامية لتحرير مورو، كما طُلب إليّ معهد الولايات المتحدة للسلام المشاركة - ولكن بصورة دقيقة وقدر ضئيل لاستكمال جهود الوساطة الماليزية. فلم يكن هناك بد من أن يتولى الماليزيون المسؤولية، فالماليزيون مسلمون مثل أهل مورو، وكانت الجبهة الإسلامية لتحرير مورو تثق في الماليزيين أكثر مما تثق في الأمريكيين. لذلك، صار دور معهد الولايات المتحدة للسلام في القضايا الاجتماعية، وفي بناء مؤسسات قانونية وسيادة القانون، وفي المساعدة على البحث في قضايا الملكية التاريخية.

فمنذ سنوات طويلة مضت أطلقت الحكومة الفلبينية ما يمكن أن يسمى برنامج الإدارة العرقية. فانتقل الآلاف من الفلبينيين من الشمال المسيحي إلى ميندناو جنوباً في محاولة لإخراج المورويين من أرضهم حتى ترجح كفة عدد السكان لصالح المسيحيين. والآن مرت أجيال عديدة على وجود المسيحيين في ميندناو. وسلبت ملكية سكان مورو الأصليين دون وجه حق. فطلب من معهد الولايات المتحدة للسلام المساعدة في حل تلك القضية الشائكة الخاصة بالملكية التاريخية.

فلجأ معهد الولايات المتحدة للسلام إليّ تحديداً بسبب خبرتي في مراقبة اتفاقات وقف إطلاق النار وتنفيذها، لكنهم طلبوا مني أيضاً الاهتمام بقضايا أكبر. فذهبت آنذاك لمعينة الموقف على الأرض، ولقاء قيادات الجبهة الإسلامية. وقبل هذا اللقاء أجريت اجتماعاً منفرداً مع فريق المراقبة الماليزي شديد الكفاءة، الذي كان يرأسه جنرال ماليزي. ثم انضم إليّ حين مارتن، وهو دبلوماسي متقاعد من الخارجية الأمريكية والنائب السابق لرئيس بعثة سفارتنا في مانिला، وكان يعمل في معهد الولايات المتحدة للسلام في ذلك الوقت.

التقيت أنا وجين مارتن بخمسة عشر من كبار زعماء الجبهة الإسلامية وأكثرهم اعتدالاً في مركز صغير للمؤتمرات خارج كوكباتو، عاصمة ميندناو. كان اجتماعاً استطلاعياً، وكنا هناك لشرح آمال معهد الولايات المتحدة للسلام في تحقيقه لعملية السلام، ولإعطاء زعماء الجبهة فكرة عن كيفية مساعدتنا لهم، ومعرفة آرائهم فيما يجري على الساحة.

كنا نعلم أننا نواجه أناساً لن يرحبوا بنا بلا شروط. إنهم يقدرون العون الأمريكي، وكانوا سيستمعون إلينا - ولكن بحذر - فتاريخهم معنا لم يكن إيجابياً، وكان مستوى الثقة منخفضاً، ولم يجد الأمريكيون كل ترحيب بين عشية وضحاها.

فمنذ مئة عام، بعدما أخرجنا الأسباب من الفلبين، قاتلنا المورويون من أجل استقلالهم، إذ حارب أجدادهم الكبار أجدادنا الكبار في نفس أدغال ميندناو هذه، التي يقا تل فيها رجال حرب العصابات المورويون اليوم.

بعد حين، أخذنا مرحلة راحة قصيرة في الحديقة الخارجية، حيث كان يقبع مدفع نحاسي قديم، وقد رفع أحدهم يده إليه وقال ضاحكاً: «هذا ما أطلقناه عليكم منذ مئة عام». إنهم لا يزالون يسعون إلى الاستقلال، ولا يزالون يشكّون في نوايانا الحقيقية.

لم تكن لديهم حتى الثقة بأن الحكومة الفلبينية ستصدق على المدى الطويل. ولم تشجعهم الإخفاقات السابقة للحكومة على الاستجابة لعقد اتفاقيات.

لذلك كان هدفي هو الاتصال معهم شخصياً، لأريهم جانباً من أمريكا يختلف عما رأوه من قبل. وكنت أريدهم أن يعرفوا أننا نهتم بهم مع إدراكي لتاريخ صراعنا معاً. وأخيراً، كنت أريد أن أؤكد لهم أنهم ليسوا مضطرين للاستمرار (في المفاوضات)، وأن ذلك التاريخ بيننا لن يمنعنا من مساعدتهم.

وقد نجح الاتصال الشخصي؛ ففي الليلة الأولى دعيت إلى حفل زفاف، وبعد الاحتفال والاستقبال، تناولت طعام العشاء مع أحد الزعماء في بيته.

لكن كان ذلك بالطبع مجرد بداية... بداية معتدلة على أفضل تقدير، فقد قبلونا لأنهم يعرفون شخصياتنا، لكن كانت لا تزال ثمة أسئلة وشكوك حول علاقتنا بالحكومة – عدوهم. وبسبب علاقتنا التاريخية المخرجة، كانوا يتساءلون: إلى أي مدى يمكن أن نكون مستعدين لمساعدتهم بالفعل؟! ويحتمل أنهم كانوا يرتابون في أننا وسيط الحكومة وأنا في صفها؛ وكان ذلك رد فعل طبيعي.

حدث الشيء نفسه حين توسطت بين الإسرائيليين والفلسطينيين. فكل فلسطيني وكل عربي يفترض آلياً أن أي أمريكي يتدخل للوساطة في موقف ما هو وكيل لإسرائيل. وعلى الوسيط أن يكتسب ثقة الطرفين، وأن يعلن باستمرار عن حياديته في عملية الوساطة، ويجب عليه دائماً أن يجس نبض كل طرف ليتأكد من عدم إقحام أفكار مغلوطة عن التحيز.

في مباحثاتنا مع زعماء الجبهة الإسلامية لتحرير مورو، ناقش جميع المشاركين قضاياهم بالتفصيل.

فبالنسبة للجبهة الإسلامية، كان حلمهم الأساسي هو الاستقلال، لكن لأنهم كانوا يعرفون أن الاستقلال أمر مستبعد في أي وقت قريب، بدا أنهم يرغبون في قبول حكم ذاتي حقيقي، يتضمن احتراماً فعلياً لخصوصيتهم وثقافتهم ودينهم. وكانوا كذلك يتوقعون تنمية اقتصادية وبرامج تعليمية، وبرامج صحية، وبعض الحلول لقضايا الملكية التاريخية.

أما بالنسبة للحكومة فكان اهتمامها ينصب على شكوك قوية - ينفياها زعماء الجبهة الإسلامية بشدة - بأن للمنظمة صلات بالجماعة الإسلامية وغيرها من الجماعات الإرهابية الدولية. وقد سألنا أسئلة حاسمة عن هذه العلاقة، موضحين أن أي صلات من هذا النوع قد تجعل مساعدتنا ومشاركتنا معضلة على أحسن تقدير. وشرحنا ذلك بقولنا: «لو أن لكم علاقة بجماعات ذكرت في قائمة الإرهابيين، أو وجدتم أنفسكم على تلك القائمة، فليس بوسعنا تقديم أي خير لكم».

فاستمروا في إنكار ذلك وتأكيد براءتهم منه .

كان الخيار أمام جماعات انفصالية كتلك التي في مينداناو وآتشيه خياراً صعباً . فهل يتجهون إلى الاستقرار والسلام، أم إلى صلات بإرهاب دولي قد لا يجعل للعنف نهاية .

في رأيي الشخصي، إن تنظيم القاعدة والجماعة الإسلامية وغيرهما من الجماعات المتطرفة تعتبر هذه الجماعات الانفصالية مراكز جذب قوية في حربهم الكوكبية لإنشاء يوتوبيا (مدينة فاضلة) إسلامية، وترى أن جلبهم إلى معسكرهم سيكون نصراً عظيماً، وهم يجتهدون في الإقناع وفي جمع الأنصار .

لكن أغلبية الزعماء الانفصاليين يرفضون الانضمام إلى المتطرفين؛ فالمتطرفون شديدي الغلو، والتوجه المتشدد يهدد بتدمير هدفهم وهويتهم، والاقتران بالمتطرفين الذي يضع منظماتهم على قائمة الإرهابيين له عواقب غير محمودة على قضيتهم . في الوقت ذاته، لا يريد الانفصاليون قطع علاقتهم بالمتطرفين نهائياً، فهم برغم كل شيء، أخوة في الإسلام، وهم يتعاطفون مع بعض آرائهم الإسلامية، لذلك يحاولون التحفظ في علاقتهم بالأصوليين لكن دون قطع العلاقات نهائياً معهم .

وخلال ذلك، تؤثر الجماعات المتطرفة بالفعل على بعض المقاتلين من صغار السن . فبسبب إحباطهم تحولوا للتطرف وفتنتهم الدعوة للإسلام وانخدعوا بإغراء أنشودة أسامة بن لادن الساحرة: «انضموا

إلى قضيتنا، فهي قضية إسلامية وقضية عالمية. وإننا مسلمون نقاتل من أجل استعادة مجد الإسلام الحقيقي القديم». لذلك يرتبط هؤلاء المقاتلون الشباب بالقاعدة أو بالجماعة الإسلامية أو بأبي سياف، فبرنامج القاعدة بالنسبة لهم هو الوعد الوحيد الباقي الذي يمكن أن يتحقق: «لقد كافح أهلنا لعشرات السنين، لم نصل لأي شيء بعد، وإن لأسامه رؤية، إذ يرى مستقبلاً يستحق أن نقاتل، ويستحق أن نموت من أجله».

دخلت كافة الجماعات الانفصالية في صراع داخلي هائل حول هذه المسائل. وصارت إجابات هذه المسائل، وحسم هذه الصراعات أمراً في غاية الأهمية، فجزء كبير من معركة السلام سيحدده الاختيار الذي ستقوم به هذه الجماعات، وهذا هو سبب ضرورة خوضنا في هذا الأمر وبحثنا فيه الآن.

وبرغم أن المقاتلين من أجل الحرية يقومون أحياناً بأعمال رهيبة، فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن المنظمات التي ينتمون إليها قد صارت جماعات إرهابية دينية متعصبة ومتطرفة، لكنهم قد يتخذون هذا التوجه. ففي كل من مينداناو وآتشيه لن تحل القضايا التي يحارب المتمردون من أجلها بين يوم وليلة، كما أن ما يظهر من فشل في إحراز تقدم في حل مظالمهم الواضحة، يمكن أن يخلف لديهم شعوراً بفقدان الهمة والإحباط والقهر... واستعداداً للتطرف. ودون إحراز أي نوع من التقدم في الوساطة أو في إحلال السلام أو في الإصلاح أو في بناء بيئة مستقرة أو في بناء القدرات - سنغامر بفقدانهم.

وهكذا، تصبح القضايا: كيف يمكننا إحداث التغييرات التي يرغبون فيها بشدة، وبطرائق تكون مقبولة لديهم، تحفظ الجوانب الثقافية الجوهرية في حياتهم؟ كيف يمكن أن نقوم بذلك لكيلا ننشئ اضطرابات أكبر مما لدينا الآن؟ وكيف يمكن أن نفعل هذا بسرعة تكفي للوفاء بحاجاتهم الملحة؟

بناء القدرات

إن معيار البرامج الناجحة على الأرض هو تحقيق قدرة أكبر تؤدي إلى استقرار أكبر. ومن الواضح أن هناك قدراً كبيراً من المهارة التقنية - كما رأينا بالفعل في برنامج المعونة الأمريكية «المزارع مقابل السلاح» في ميندناو، وكما تعلمت خلال فترة رئاستي للقيادة المركزية للولايات المتحدة.

لقد بدأت جولتي بوصفي نائباً لرئيس القيادة المركزية. وكانت معلوماتي أنني أواجه منطقة متفجرة من العالم معرضة للأزمات، ولها أهمية حيوية بسبب الطاقة والموارد، وإن الفوضى والاضطرابات والصراعات في المنطقة يحتمل أن تسبب لبلادنا أزمات أشد خطورة في المستقبل القريب.

كانت العراق مصدر إزعاج مستمر منذ غزوها للكويت، وصارت إيران مصدر إزعاج مستمر منذ عام 1979، وكانت طالبان تحكم أفغانستان، ومنذ ذلك الحين كنا على وعي بخطورة تنظيم القاعدة، ولم تكن المنظمة الإسلامية الوحيدة التي ينصب عليها اهتمامنا، فالإرهابيون في مصر قاموا بقتل سياح غربيين منذ عهد قريب.

وكانت اليمن تسعى لاستقرار أوضاعها بعد خروجها من حرب أهلية طاحنة، لكنها كانت تواجه نزاعات خطيرة مع دول أخرى في المنطقة. كانت هناك اضطرابات داخلية في كل دولة تقريباً، ولدى كل دولة نزاع حدودي مع دولة متاخمة أو أكثر. وظلت الصومال دولة ضعيفة، وهناك حرب أهلية مستمرة في السودان، ونزاع حدودي عنيف دائم وطويل بين إثيوبيا وإريتريا، وكذلك توترات حدودية في بحر قزوين بين الإيرانيين والروس - والنفط من نصيب الراجح. وظل الصراع قائماً بين الهند وباكستان، مع استعار المواجهة من حين لآخر بشأن كشمير. كما أن ثمة مشكلات حتى في الأماكن التي توصف بالهدوء عادة مثل جزيرة سيشل، حيث تنتهك أساطيل صيد السمك الآسيوية حرمة مياهها الإقليمية. وفي كل مكان نجد عمليات التهريب وتجارة المخدرات، وحيثما نظرت كنت أرى اضطرابات خطيرة.

وكان سؤالى الأول: «هل بوسعي أن أفعل أي شيء في هذا الأمر؟» من الواضح أنني كنت أتحمل مسؤولية مباشرة، بوصفي قائداً، عن إدارة الصراعات والأزمات التي قد تشارك فيها قواتنا المسلحة. مع ذلك، كنت أحاول أيضاً إيجاد وسائل لتقليل تدخلنا العسكري المباشر في هذه الأزمات. فكيف نتجنب الدخول في أي أزمة؟ الإجابة بسيطة: إننا لا نتدخل في أزمة حين لا توجد أزمة.

والسؤال الآتي: «وكيف نمنع الأزمات؟»

ربما كانت الإجابة عن ذلك السؤال تمثل تحدياً أكبر: إذ كان علينا بناء نظام واستقرار يمكن أن يمنع الأزمات والصراعات قبل أن تؤذينا

أو تؤذي أي أحد غيرنا. وبدأت أفكر فيما يمكن أن نفعله، وبدأت أفكر فيما يمكن أن نفعله الآن وفوراً، لكي نجعل هذه المنطقة المعرضة للأزمات تتجه نحو قدر أكبر من الاستقرار.

وكان لدينا خياران: إما أن نبقى في موقع آمن مثل رجل الإطفاء، ومنتظر جرس الإنذار، ثم نندفع لإطفاء النيران. أو أن نخرج إلى المناطق المجاورة لتحديد مصادر النيران - أكوام الشجيرات الصغيرة الجافة، المواد القابلة للاشتعال والمخزنة بصورة غير آمنة - ثم نتخلص منها.

بدأت خبرتي في التدخل في الأزمات في شمال العراق واستمرت في الصومال. وفي كل منهما جئنا كرجال الإطفاء. وأدركت أثناء وجودي في الصومال أن هذا الوضع ينبغي ألا يستمر.

فعندما دخلنا إلى الصومال، كانت بالفعل دولة متهاوية، وكانت قد هوت بسرعة شديدة من الاضطراب إلى الفوضى والتخبط، ولكن حتى وقتها، لم تكن مشكلات الصومال تستعصي على الحل، وكان يمكن إنقاذ البلاد. لكنني ظللت أسأل نفسي: «ماذا لو كنا قد جئنا مبكراً؟ وإذا تولينا أمر الصومال عندما ظهرت أول علامات جادة للاضطراب - أو عندما سمعنا ممن نثق بهم في المنطقة أن الصومال على شفا الانفجار - فهل كنا سنعالج الموقف على نحو أفضل؟».

وظلت هذه الحصة تحت قدمي.

وعندما وصلت لرئاسة القيادة المركزية، وصارت لدي القدرة على الاختيار بين مكافحة النيران ومنعها، اخترت منعها. لم أرد أن أجلس

وأقول: «إن مهمتي عسكرية بحتة، وعندما تكون على استعداد لإرسالها، أيها المدرب، سأذهب». كنت أريد أن أجرب أي طريقة تجعل هذه المنطقة أقل عرضة للأزمات وأكثر أمناً واستقراراً.

وكان التحدي الذي أواجهه: «ما أفضل السبل؟ وما الذي يمكن أن نشجعه، ونستثمر فيه، وندعمه؟».

وكانت النتيجة التي توصلت إليها: «إيجاد نزعة إقليمية».

كنت أدرك أنه لا توجد دولة واحدة في الإقليم قادرة على التغلب على اضطرابات المنطقة. لكن هل يمكننا خلق قدرات إقليمية للتغلب عليها؟ أي هل يمكننا بناء دعم تحالفات إقليمية من دول صديقة يكون بوسعها التعاون في تولي أمر الاضطرابات المحلية؟ وما دام يفترض أن تتعهد هذه الدول ببناء الاستقرار، فإنها ستملك الأمر وتشعر بالمسؤولية تجاهها. وما دامت هذه الدول ليست دخيلة على المنطقة (مثلما كنا نحن)، سيكون هناك قبول أكبر لوجودهم هناك.

من الواضح أنهم كانوا يحتاجون عوننا. ومهما أنفقنا على هذه المشاريع فإن ذلك سيعود بالنفع لاحقاً في الاستقرار والنظام والسلام الإقليمي؛ فإن إنفاق القليل الآن أفضل كثيراً من إنفاق الكثير فيما بعد لإنهاء أزمة ما.

كانت القيادة المركزية تقوم بالفعل ببناء قدرة أمنية تعاونية في المنطقة - تدريب ومساعدة تقنية وإمداد بالمعدات - لكن كان على دول المنطقة أن تقطع شوطاً طويلاً جداً قبل أن تصل إلى نوع من الأمن

التعاوني الحقيقي، مثل ما لدينا في حلف الناتو، ومع ذلك، كان الأمر يستحق المبادرة بالسير في ذلك الاتجاه.

ولأن مجرد الخطوات المبدئية في ذلك الطريق جعلت كل دول الإقليم منزعة إلى حد بعيد، تساءلت إذا كان بوسعنا تقديم العون في مجالات أخرى. وسألت نفسي: «هل يمكننا إحداث تغيير في الأبعاد الأخرى، وبهذه الطريقة ننشئ قوة دافعة لتعاون أقوى في المجال الأمني؟».

كان لدى كل دولة في المنطقة نزاعات حدودية وخلافات سياسية أخرى مع جيرانها. فإن استطعنا أن نساعد هذه الدول في إيجاد سبل لحل نزاعاتها الحدودية، فهل سيكون بوسعنا حينها التعاون في قضايا أخرى شائكة مثل استخدام المياه؟

ففي هذا الجزء من العالم يمكن للمياه أن تسبب حروباً. وقد كانت تركيا وسوريا على وشك خوض حرب على المياه. وهناك مشكلات تتعلق بالمياه بين قيرغيزستان وأوزبكستان. كما أعلنت مصر بوضوح للسودان أن التدخل في منابع النيل سيواجه بالقوة، فالحياة في مصر تقوم على النيل. وفي الخليج الفارسي تعتبر تحلية المياه هي شريان الحياة لسكان السواحل. فإذا تلوث الخليج - بسبب تسرب ضخّم للنفط، على سبيل المثال، أو بسبب عمل تخريبي - ستكون النتائج مفعجة.

هل كان يمكن أن تؤدي هذه الأنواع من الخلافات البيئية إلى تعاون عسكري أكبر؟ إن الأمر يستحق المحاولة.

أصبح إيجاد نزعة إقليمية عنصر جوهري في الإستراتيجية الإقليمية، وكانت تلك مهمتي بوصفي رئيساً للقيادة.

وقامت إدارة كلينتون بدعم هذا المسعى الشاق كما أضافت إليه. وكان أسلوب هذه الإدارة في بناء نظام واستقرار دولي يسمى «الارتباط»: أي الاتصال المباشر السلمي متعدد الأوجه ومتعدد الأطراف بالدول الأخرى. (وكانت الإدارات الأخرى تستخدم تعبيرات أخرى في السعي نحو أهداف مماثلة). وفي ذلك الوقت، قام وزير الدفاع ويليام كوين بترجمة الارتباط إلى سياق عسكري عن طريق تخويل رؤساء القيادة السلطة «بتشكيل البيئة». وقد شجعنا ذلك على إيجاد أوضاع إيجابية في الدول التي تهمننا. وقد نصحننا بأن نتطلع إلى المستقبل، «فما الذي يمكن أن نفعله الآن ليكون له أثر إيجابي مستقبلاً؟ كانت هذه مسألة خلافية، ولكن ليس لأنها تدخلنا في أنشطة وعمليات تتجاوز البعد العسكري».

كانت صلاحيتي - أو سلطتي - في إطلاق المبادرات التي أريدها تستند إلى قانون جولدووتر - نيكولز الثوري عام 1986.

لم يأت القانون نفسه بالقيادات الإقليمية القوية الذين نراهم اليوم، لكنها جاءت نتيجة التغييرات التي أمر بها التشريع، فقد كانت جميع القيادات الموحدة في سياق الحرب الباردة: إما على وشك القتال أو الإعداد للقتال، فأوجد قانون جولدووتر - نيكولز نوعاً جديداً من القيادات الإقليمية العملية، ومنح القادة الإقليميين سلطات

أوسع. لكن حتى انهيار سور برلين، كان وضع القيادات الإقليمية في إطار العمليات العسكرية لا يزال هو السائد.

وفي تسعينيات القرن العشرين، أضافت إدارة كلينتون دوراً آخرًا إلى القيادات الموحدة. فبالإضافة إلى الدور القتالي أو الإعداد للحرب، امتدت القيادات الإقليمية لتصير أداة لتنفيذ السياسات. ونتيجة لذلك جاء الدور الأساسي الذي كان على رؤساء القيادة القيام به في أسلوب الإدارة متعدد الجوانب. فقد منح رؤساء القيادة سلطة تنفيذ إستراتيجياتنا الإقليمية أكثر مما كانت عليه قبل ذلك. ليس تشكيل البيئة وحسب، وإنما - بصورة أشد تحرراً - جعل تلك المهمة تتجاوز البعد العسكري. وقد استوعبت أنا ورؤساء قياداتنا الإقليمية - الجنرال تشارلز ويلهم (رئيس القيادة الجنوبية: أمريكا اللاتينية، والأدميرال دينيس بليير، رئيس قيادة المحيط الهادي)، والجنرال ويسلي كلارك (رئيس القيادة الأوروبية وحلف الناتو) المطلوب منا، وبدأنا في التخطيط لكيفية القيام به. وقدمنا جميعاً مبادرات تهدف إلى ما سميته إيجاد النزعة الإقليمية، وكانت لدى الآخرين تحمل أسماء أخرى.

عملنا جميعاً على إيجاد أساليب تعاونية لتحقيق الاستقرار في إقليمنا. وقمنا جميعاً بدراسة الاضطرابات الإقليمية بدقة، وفعلنا ما بوسعنا لإصلاح الأمور. وخلال هذه العملية صرنا جميعاً أشد ارتباطاً بنظرائنا من الدبلوماسيين - السفراء والمكاتب الإقليمية، ومكاتب وزارة الخارجية.

لكن رؤساء القيادات صاروا حتماً محور هذه الجهود، إذ كان لدينا قدر أكبر من الموارد، وكم أكبر من القوات على الأرض، كما كانت لدينا اتصالات محلية أكثر، وكنا نقضي وقتاً أطول في المناطق التي تتولى بالفعل حل المشكلات. وفي كثير من الأحيان كنا نتعامل مع زعماء جاؤوا من القوات المسلحة في بلادهم (وهذا أمر نادر في قيادتنا السياسية) مما جعل التواصل بيننا أسهل من تواصلهم مع الدبلوماسيين، وقد أعطانا ذلك أكثر من قاعدة في المنطقة.

عندما باشرت العمل في هذه المهمة، لاقيت تشجيعاً كبيراً من زعماء المنطقة. ففي زيارتي الأولى، حاولت التقرب منهم بتواضع وبدون تحفظ، والاستماع إليهم ببساطة دون الغطرسة الأمريكية المعتادة العليمة بكل شيء، التي تملي عليهم ما يجب عمله. وعندما جاء سؤالي الأساسي: «ماذا ترون في دورنا هنا؟» فكانت إجابتهم التي لا تتغير: «الاستقرار. فالولايات المتحدة يمكنها، أكثر من أي عامل آخر، أن تتخذ إجراءات لجعل هذه المنطقة أشد استقراراً. لكن بإمكانكم أيضاً اتخاذ إجراءات تسبب تزعزعاً هائلاً للاستقرار - ربما دون قصد». كانوا يطلبون منا بصورة أساسية ألا نأتي إلى المنطقة مثل غوريلا وزنها ثمان مئة رطلاً - وهو دور ننزلق إليه جميعاً بمنتهى السهولة. مع ذلك فإن نفوذنا وتأثيرنا هناك - إن استخدم بصورة صحيحة - يمكن أن يجلب قدراً أكبر من الاستقرار والسلام. (كان هذا طبعاً قبل 11/9، وقبل غزونا للعراق عام 2003).

كانت مهمتي بوصفي رئيساً للقيادة هي وضع إستراتيجية لتحقيق الاستقرار الذي يرجونه؛ ولم أرد أن تكون وثيقة شديدة الإحكام، جميلة التصميم، للعرض والشرح، وإنما أردتها شيئاً حياً يمكننا تكييفه حسب تغير الأوضاع.

وكان ثمة عنصر مهم في إستراتيجيتي المفصلة هو بناء القدرات الأمنية لمجلس التعاون الخليجي، (وهو التحالف الأمني الإقليمي لدول الخليج: المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعمان، وقطر، والكويت). كنت أعرف أن هذا سيكون صعباً؛ فالتعاون متعدد الأطراف لا يتم بسهولة بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي. ففي الواقع، عادة ما يكون التعاون الثنائي مع الولايات أسهل. وذلك ما يجعلنا نحن عنصر التماسك في المنطقة دائماً، وليس مجلس التعاون. ولم يكن ذلك في صالحهم ولا في صالحنا على المدى الطويل. وكنت آمل في جعل مجلس التعاون هو عنصر التماسك لننتقل نحن إلى دور الدعم.

ترجع مستويات التعاون الضعيفة في مجلس التعاون الخليجي إلى التطور التاريخي لدولها، حيث اتبع تطورها مساراً يختلف عن مسارنا أو مسار أوروبا. فبعد الحرب العالمية الثانية، واجهت الولايات المتحدة وأوروبا والاتحاد السوفيتي المتوسع بنهم. وقد ثبت أن الأمن التعاوني حائط صد فاعل دائماً أمام هذا التهديد. ونشأ حلف الناتو ذو التصميم الأمريكي الأوروبي، ليستر تحالف عسكري في التاريخ. لكن

الدول العربية التي تقع على الخليج الفارسي* ليست مستعدة بعد لهذا النوع من التحالف.

جاء فهمي لهذا الموضوع مبكراً في جولتي بوصفي رئيس القيادة المركزية، وذلك خلال محادثة مع سفير إحدى دول المنطقة في الولايات المتحدة؛ فقد سألتها: «لماذا يبدو مجلس التعاون الخليجي عاجزاً عن التحول إلى بنية قوية مثل الناتو أو الاتحاد الأوروبي؟».

فأجاب مفسراً: «أتعرف؟ إننا نضع هذا القناع المسمى بالأخوة العربية والوحدة العربية، لكنه مجرد قناع؛ فنحن نختلف بعضنا عن بعض اختلافاً بيناً».

واستأنف قائلاً: «عليكم أن تفهموا أين نحن في تاريخنا، فإنكم تتوقعون منا هذا التصرف مثل الأوروبيين في نهاية القرن العشرين. لكن ليس هذا مكاننا التاريخي، إننا أقرب شَبهاً بالأوروبيين في بداية القرن العشرين، وليست لدينا بعد ثقة كبيرة أو رجاء بعضنا في بعض».

كان الرجل محقاً. فكلما سافرت عبر دول المنطقة ازداد إدراكي لمدى اختلافهم بصورة ملحوظة بعضهم عن بعض. وسيخبرك تاريخ الدول العربية بعد الحرب العالمية الثانية إلى أي مدى كان من الصعب إنشاء تحالف عربي، فقد حاول ذلك زعماء لهم نفوذ وشخصية كاريزمية مثل جمال عبد الناصر، لكنهم أخفقوا.

* يستخدم المؤلف هذا الاسم عند الحديث عن الخليج العربي، وهو الاسم القديم له.

وقد جعلني السفير أدرك أيضاً أهم أجزاء «إيجاد نزعة إقليمية» - وهو ضرورة استعداد الدول لها، فلا بد من وجود نضج وملاءمة.

كان إقناع أوروبا بإنشاء كيان إقليمي تعاوني وبناء قدرة إقليمية قبل الحرب العالمية أو بعدها مباشرة - أمراً لا يمكن التفكير فيه. فهل كان يمكن لأحد أن يتخيل أن تجتمع بريطانيا وألمانيا أو فرنسا وإيطاليا والإمبراطورية النمساوية في ظل تلك الأوضاع القائمة وقتها؟ كانوا سيحتجزون أي شخص يقترح ذلك في مستشفى للأمراض العقلية.

لكنهم كانوا مستعدين لذلك بعد الحرب العالمية الثانية.

فقد حطمت الحربان العالميتان أوروبا. وكان الأوروبيون في شدة الحاجة إلى منع تكرار تلك المآسي، فأنشؤوا الاتحاد الأوروبي، لكنه لم يظهر للوجود مكتمل النمو؛ إذ بدأ في صورة بسيطة تماماً هي جمعية الفحم والحديد الأوروبية، ومن هنا تم بناء الثقة والتعاون.

لا تنشأ التحالفات الإقليمية لمجرد أن إيجاد النزعة فكرة رائعة، بل لابد أن تكون الدول مستعدة لها، فيبدؤون بنائها من أساس بسيط لا يثير غضب أي منهم، وربما تنمو الثقة والتعاون من هذه البذرة.

وقد توصلت إلى أنه إذا كنا سنبنّي قدرة إقليمية، فعلياً أن نبدأ ببرامج صغيرة من شأنها أن تؤدي إلى بناء الثقة.

ومن المدهش - والذي جاء بمحض المصادفة السعيدة - أنني عندما كنت في بداية العمل في تلك القضايا، كانت دول مجلس التعاون الخليجي قد بدأت بالفعل في حل بعض خلافاتها السياسية، التي

استمرت سنوات طويلة، عن طريق مبادراتهم الخاصة. وكان نزاع معين شديد التعقيد هو ما شجع السعوديين واليمنيين على حل قضايا الحدود بينهم، كذلك قام اليمنيون بحل قضية حدودهم مع العمانيين، أما عمان والإمارات وقطر والبحرين فقد قدموا نزاعهم الحدودي المتوتر إلى التحكيم الدولي، ثم قبلوا نتائجه.

وقد صار حل هذه الخلافات قوة دافعة لما خططت له بعد ذلك: إيجاد سبل لا تمثل أي تهديد لتشجيعهم على العمل معاً... والعمل ككيان متماسك معنا. لكن كان هدفي النهائي هو تطويرها إلى نسق أممي تعاوني قابل للتطبيق، كنت أريد أن تعمل هذه الدول معاً من أجل دفاع مشترك، وأن تتدرب معاً (كانت تدريباتهم المشتركة مجرد اسم فقط) وكنت أريد أن تكون لديهم نفس المعايير العسكرية، وقيادة ونظام متكامل للتحكم، وقدرات مجمعة ومركزة. كما أردت أن تكون قواتهم المسلحة قادرة على القتال معاً عندما يحين الوقت. في تلك الأيام لم يكن لديهم شيء من هذه الأمور، ودونها لم يكن بمقدورهم منع الساعين للسيطرة الإقليمية، وتهديدون الاستقرار، أو التعامل معهم.

كنت أعلم أنني لن أحقق نتائج رائعة بسرعة؛ فإن محاولة القيام بتلك الوثبة في حركة واحدة لم تكن لتتجح أبداً. وكان عليّ أن أفكر في برنامج يمكننا تعهده معاً ويمكنهم دعمه دعماً جماعياً. كنت أريد قضية لا تثير نزاعات حولها - قضية لا تتسم بأي خطورة وليس فيها أي أضرار ولا تمثل أي تهديد ومقبولة تماماً لديهم بحيث لا يمكن أن يتجادلوا حولها. كذلك كنت أرغب في إعطائهم أسباباً إيجابية للعمل معاً.

وبرغم أن مصادر المياه هي مصدر محتمل للنزاع في المنطقة كان لدى أعضاء مجلس التعاون الخليجي حافزاً قوياً للتعاون فيما يخص المياه. فهم جميعاً يأخذون معظم ما يحتاجونه من المياه من الخليج الفارسي، وكلهم يعتمدون على مصانع التحلية لجعلها صالحة للشرب، وكانوا جميعاً يستفيدون من التعاون في حماية الخليج. فإذا قرر الإيرانيون، على سبيل المثال، شن هجوم على العرب في يوم من الأيام، فإن أحد الإجراءات التي يحتمل أن يتخذها الإيرانيون هي تلوين هذه المياه وإزالة مصانع التحلية. وهذا أمر حيوي على المستوى الإستراتيجي بالنسبة للدول التي تقع على الخليج.

لذلك كانت أول قضية اخترتها هي قضية المياه.

مرة أخرى، لم يكن لهدفي النهائي علاقة بما إذا كانوا سيتعاونون في مسألة المياه أم لا. كان هذا هو المدخل للموضوع، المدخل السهل، أو جمعية الفحم والحديد. لم تكن القضية هي المياه، بل التعاون.

قمنا بعقد مؤتمرات بيئية إقليمية تتركز حول قضايا المياه. جاء ممثلون لدول مجلس التعاون الخليجي، وجئنا بخبراء من الولايات المتحدة من وكالة حماية البيئة وغيرها من الوكالات الأمريكية. وتناولنا بالنقاش الخبرات والقضايا والمشكلات المشتركة، ودرسنا بدقة القدرات والتقنيات المختلفة - تقنية التحلية المتطورة، التعامل مع النفايات الخطيرة، ومراقبة عمليات التنظيف، وتحري إجراءات الحماية أثناء التخلص منها، وقمنا بدراسة الجهود التي يمكننا القيام بها بصورة تعاونية، مثل تدريباتهم المشتركة أو تنظيم أنفسهم بصورة

جماعية للسيطرة على أي تسرب نفطي أو أي مصدر تلوث غيره واحتوائه. وتحديثا عن تدريبنا وسياستنا العسكرية - إذ يتوقع أن تكون القوات المسلحة الأمريكية مشرفاً جيداً على البيئة، وهذا يمكن أن يكون نموذجاً لقواتهم المسلحة.

حققت المؤتمرات البيئية نجاحاً باهراً، فقد أحبوا ورغبوا في استمرارها. وقد وفر لنا النجاح نقطة انطلاق للمرحلة التالية في برنامجنا، وهي الدفاع الجوي.

كان أكبر تهديد في المنطقة هو انتشار القذائف الصاروخية. فباستثناء المملكة العربية السعودية، فإن دول مجلس التعاون الخليجي مجموعة من الدول ضئيلة المساحة، ليس بوسعها أن تفعل شيئاً لصدّ الصواريخ والطائرات وحدها، فالطائرات والقذائف الصاروخية تطير بسرعة كبيرة، وتعتبر أجواء ثلاث أو أربع دول من دول مجلس التعاون الخليجي في دقائق؛ فكانوا في حاجة ماسة إلى دفاع جوي... ليست الأنظمة المنفصلة لكل دولة، وهي لديهم بالفعل، بل منظومة جماعية، وكانوا يعرفون أن ذلك أمر ضروري.

وحتى مع ذلك كان برنامج الدفاع الجوي الجماعي أصعب في الإقناع من المسائل البيئية، وكنت أعرف أن ذلك سيتطلب جهداً كبيراً. كان علينا القيام بذلك دون تحديد تهديد معين. ولم تكن ثمة رغبة في إثارة كراهية أعداء محتملين أو الدخول في جدال سياسي بسبب الآراء المختلفة حول التهديد المحتمل.

وسرعان ما أكدت لهم: «إنني أتحدث عن منظومة دفاعية»، وأردفت مفسراً: «وسوف نعين تهديداً لا وجود له. فنحن لا نرفع سلاحنا في وجه أحد، ولن نتكلم عن تهديدات، لذلك لن نضعكم في مأزق مع جيرانكم. اسمعوا، إن للولايات المتحدة قواتاً على الأرض، ونحن نريد الدفاع عن جنودنا، وأنتم تريدون حماية مواطنيكم، ونحتاج للعمل معاً؛ ولا يمكننا القيام بذلك في عجلة حين تكون القذائف الصاروخية في الجو».

وقد فكروا في الأمر، ووافقوا على مناقشة الأمر جوهرياً، لكن بعد ذلك عادوا إليّ وقالوا: «انتظر.. انتظر.. كل هذا مجرد غطاء»، فإن جدول أعمالكم الحقيقي بيع معدات عسكرية أمريكية لنا. تريدون أن تبيعونا صواريخ «باتريوت» - قذائف دفاع جوي.

فأكدت لهم مجدداً: «أنا لا أبيعكم شيئاً على الإطلاق. إنني أعرض تعاوننا، وأنتم تأتون إلى الطاولة بما لديكم، ولا يهمني ما هو؛ منظومة بريطانية؟ منظومة سوفيتية متخلفة؟ منظومة فرنسية؟ سنجعلها تتجح. وليس عليكم شراء شيء ليتم ذلك، فسنجد طريقة للتفاعل والتواصل معاً، وسنهتم بكل شيء، فنحن نريد لهذا الأمر أن ينجح».

عند ذلك صار لديهم اهتمام حقيقي، لكن كانت بعض الصعوبات لا تزال موجودة.

إن لدينا أنظمة إنذار مبكر عديدة متطورة تقنياً - مثل الأقمار الصناعية وطائرات أواكس. ولم يكن من السهل علينا أن يشاركنا أحد

في هذه التقنية؛ لكنها كانت قلب دفاعنا الجوي، ودونها سيكون دفاعهم ناقصاً بدرجة كبيرة. وكانوا يعرفون ذلك.

فقد قالوا لي: «إن كنتم جادين معنا بالفعل فستشركوننا معكم في الإنذار المبكر».

كنت أوافقهم الرأي، فإن لم تكن هذه الجهود مجرد حيلة لتشجيعهم على اللعب معاً بسرور في نفس صندوق الرمل، فعلينا أن نسير معاً في الطريق إلى آخره. وأظن أنهم كانوا يتوقعون أننا سنفضّل في الوثوق بهم إلى هذا الحد.

لكن لم يكن في مقدوري اتخاذ هذا القرار منفرداً؛ بل كان لابد أن يأتي من وزير الدفاع «كوين». وحتى برغم وجود تحفظات جديدة لدى الكونجرس فيما يتعلق بالاشتراك في الإنذار المبكر، قام كوين بتوضيح الأمر، وصار بوسعنا تقديمه لهم. كان يرى المخاطر، لكنه كان على استعداد لقبولها لو نتج عنها تعاون أمني جماعي أكبر.

وقد أذهلت موافقته أصدقائي أعضاء مجلس التعاون؛ إذ لم يتصوروا قط أننا يمكن أن نمنحهم هذا القدر من الثقة بالفعل، (وعندما بدأنا العمل عن كثب مع بعض هذه الدول، صارت المشاركة في الاستخبارات مهمة أيضاً عند مستويات تحتاج موافقة من جهات عليا. وكذلك كان كوين ورجاله مستعدين تماماً للمساعدة في هذا الأمر).

كان ما يهمني في هذا الموضوع هو خلق جو من التعاون، يمكن أن يساعدنا في التعامل بصورة جماعية مع العوامل الأخرى المزعجة للاستقرار.

تنفيذ ذلك على الخطوط الأمامية

رأينا في السابق كيف أن أسلوبنا المتجزئ الذي لا يتسم بالتنسيق في وضع سياستنا وبرامجنا وتنفيذها يعيق قدراتنا على تحقيق مآربنا وأهدافنا في العالم، وكيف يختلف دائماً فهم الدول أو المجتمعات أو النظر إلى مشكلات معينة من وكالة إلى أخرى أو من كونجرس إلى إدارة. فهناك من يريد مشاركة، ومن يريد عقوبات، ومن يريد تشكيل واستثمار على نطاق واسع، ومن يريد الحد الأدنى من الاتصال، واستخدام أقل للموارد. وسيكون لوزارة الخارجية برامجها وسياستها، وللوكالات الحكومية الأخرى برامجها وسياستها - وكلها تختلف اختلافاً بيناً في الفلسفة والتطبيق وتخصيص الموارد.

يمكن أن يقيد هذه الجهود أيضاً أو يوجهها أنصار القضايا المنفردة في الكونجرس، الذين يقومون بسن تشريعات لأعمال واسعة قائمة على فهم ضيق، يتعارض مع آراء الإدارة الحاكمة، وآراء من في الخنادق. فإذا كان صانع القرار السياسي مؤيداً قوياً لقضية ما مثل الحد من انتشار الأسلحة أو حقوق الإنسان أو الإصلاح السياسي، أو كان متأثراً بلوبي سياسي قوي فإنه سيضع أو يتدخل في وضع سياسات تقيد كل الأنشطة الأمريكية في بلد ما أو حتى في منطقة معينة. وهذه السياسات السلبية المقيدة دائماً تعيق تقدمنا في مناطق أخرى لدينا أسباب قوية للنجاح فيها. وهذا الافتقار إلى التماسك والأهداف المشتركة ينشأ عنه تنافر في الأنشطة على الأرض.

شهدت هذا أثناء رئاستي للقيادة المركزية: فالقرارات الخاصة بالاتصالات العسكرية كانت تتدرج صعوداً وهبوطاً باستمرار مثل آلة تنظيم الحرارة (الثيرموستات) بسبب الاستجابة إلى تأثير أي لوبي في قضايا لا صلة لها بالأمن. ولم يكن هناك إدراك للاختلافات بين العناصر والمؤسسات التي نتعامل معها.

فإذا قامت قوات الشرطة في بلد ما في المنطقة بانتهاك حقوق الإنسان، في حين أن القوات المسلحة لا ترتكب أي انتهاكات، وتُظهر تقدماً حقيقياً، فلماذا إذاً تعاقب القوات المسلحة؟ إن القرارات أو السياسات غير المتبصرة التي لا تأخذ هذه الأمور المعقدة في الاعتبار تؤدي إلى أعمال ساذجة تأتي بنتائج عكسية، وتسبب الإحباط لمن كان منا على الأرض ولديه رؤية أوضح للموقف.

وبسبب هذا الأسلوب غير المتبصر تم وضع محاذير على علاقاتنا العسكرية مع دول مثل كينيا وتركمانستان وباكستان. فقد جعلنا القوات العسكرية في هذه الأماكن مسؤولة عن إجراءات اتخذتها القيادة السياسية أو غيرها من المؤسسات التي لم يكن للقوات المسلحة تأثير عليها.

كما فوتنا فرصاً للاشتراك مع هيئات دولية وإقليمية ومحلية، ومنظمات غير حكومية ومنظمات القطاع الخاص الناشطة على الأرض والتي تعمل من أجل أهداف نسعى لتحقيقها. وثمة شركاء آخرين لم يشتركوا من قبل - مثل الشركات الأمريكية الناشطة في منطقة ما - كان يمكنهم أيضاً الانضمام إلى جهودنا بسهولة. وبخبرتي

في هذا المجال، وإن رؤساء الشركات يرغبون دائماً ويتوقون لتنمية ذلك النوع من العلاقات.

عندما نخرج على الخطوط الأمامية، يكون اكتشاف هذه الجماعات على الأرض أمراً محبطاً. فإننا في معظم الأحيان لنا مقاصد وأهداف مشتركة، فضلاً عن ذلك فإننا نهدر الطاقة بعمل نفس ما يعمله الآخرون؛ بل وتنافس فيه أيضاً. إننا نسبب الارتباك لهؤلاء الذين نحاول مساعدتهم بالأساليب المتنافرة وهيئاتنا الموجودة على الأرض التي تعمل من زوايا متباينة. فتوفر هذه الإخفاقات فرصاً لهؤلاء الذين لا يريدون لنا النجاح فيثيرون بعضنا ضد بعض، ويستغلون الخلافات الموجودة بالفعل.

فلماذا لم نعمل ونخطط معاً قبل أن نصل جميعاً إلى موقع الحدث؟ كان واضحاً أن التعاون يثمر تناغماً وكفاءة.

لا يوجد مكان على الأرض مشكلاته بسيطة تلائمها حلول بسيطة أو توجهات أحادية البعد. فإن المزج والتطبيق البارع لكل عناصر القوة لدينا، وإسهام الشركات التعاونية في التنفيذ، والفهم التام لتعقيدات الموقف وفروقه الدقيقة لها ضرورة مطلقة في وضع السياسات والبرامج الصحيحة، والأهم من ذلك في تنفيذها بفاعلية.

وربما تحتاج منظمات التنفيذ على الأرض في البيئات المعقدة - مثل عراق ما بعد صدام علي سبيل المثال - هذا النوع من العمق في التخطيط والفهم لتحقيق النجاح.

لقد استخدمنا أساليب شديدة البساطة وأساليب موضوعية خاصة لحل مشكلات معقدة. وبرغم أننا لا يمكننا الاستعداد لكل طارئ، أو أن نكون على علم بالغيب حتى نضع خطة أو برنامج أو سياسة لكل موقف، يمكن أن تكون لدينا كيانات معدة إعداداً رفيع المستوى وواسعة الاطلاع مثل المركز القومي للمراقبة والتخطيط، وفريق التعاون بين الوكالات وجماعة التنسيق، والقوات الميدانية للتعاون بين الوكالات، وتكون مستعدة للتصرف. فإن مشكلتنا ليست إيجاد الأدوات ولا تكلفة إيجاد الأدوات. فالأدوات متوفرة بكثرة، ولا تحتاج إلا أن نضعها معاً في سياق متماسك.

الحروب الثقافية

بعد استسلام ألمانيا واليابان عام 1945، كان من السهل نسبياً تشكيل المجتمعات المهزومة الخاضعة، وكان تحقيق مثل هذا التغيير لا يتم بتلك السهولة عادة.

إن الوصول إلى الاستقرار ليس أمراً سهلاً يتحقق بمجرد بناء القدرة. فالخلاف يأتي من فقدان الثقة والخوف والشك. كما أن من لهم مصلحة راسخة في الوضع القائم أو نتائج أخرى سيقاوم التغيير. مع ذلك، تنشأ أكبر مقاومة عادة نتيجة الاختلافات الثقافية التي تخلق فيما يبدو موشورات* متعارضة ترى الفرق المختلفة القضايا من

* شكل هندسي كريستالي شفاف له ثلاثة أوجه متوازية أو أكثر ومحور واحد، وهو أداة تستخدم لتغيير اتجاه الضوء أو تحليله لعناصره السبعة - ألوان الطيف - (الترجمة)

خلالها. وتصاغ الثقافة بالتاريخ والجغرافيا، وتتولد عنها العادات والمعتقدات والأشكال الاجتماعية والسماوات المادية لأي مجتمع، وفي معظم الأحيان نخفق في تحليل هذه العوامل وفهمها. ونستخدم بدلاً من ذلك مشوراتنا الثقافية لتحديد كيف ينبغي عمل الأشياء وبأي نظام. ونستخدمها لنعلن أننا الأسمى والأحق في كل القضايا، وكذلك نستخدمها لرسم صوراً نمطية ونطلق التعميمات. في أحسن الأحوال يسبب لنا هذا الإخفاق مشكلات خطيرة في العالم، وفي أسوأ الأحوال يؤدي إلى الصراعات والفوضى والحروب.

في زيارة قام بها الرئيس مشرف رئيس باكستان منذ عهد قريب إلى الولايات المتحدة والتقى فيها برئيسنا (وأنا أعرف مشرف جيداً وأكن له احتراماً شديداً) كانت أولى القضايا المدرجة على جدول أعمال مشرف هي عملية السلام في الشرق الأوسط - النزاع الإسرائيلي الفلسطيني - وهي قضية أبعد ما تكون عن المرتبة الأولى عند الرئيس بوش الذي يرغب، وأنا على يقين من ذلك، في التركيز على دور باكستان في دعم الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب.

وأنا على يقين أيضاً من أن الرئيس مشرف تعهد بتقديم دعم بلاده لذلك الجهد. لكنه أيضاً كان يعي إلى درجة مؤلمة أن الوفاء بتعهده يعتمد على إحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط. فدون هذا التقدم يمكن أن نودع الدعم الشعبي للولايات المتحدة في باكستان. فإذا كان لدى الرئيس مشرف فرصة لأن يحقق للرئيس بوش ما يعده أولويته الأولى كرئيس للولايات المتحدة الأولية الأولى لرئيس

الولايات المتحدة، فإن مشرف يحتاج الدعم الشعبي الذي لا يمكن أن يوجد إلا بحسم قضية تسبب النزاع وتثير إحساساً بالظلم بين جمهور أنصاره من المسلمين.

لكن العوائق التي تواجه مشرف في تقديم الدعم في الحرب على الإرهاب لا تتوقف عند ذلك. إذ إنه يواجه أيضاً قضايا أخرى مثيرة للخلاف في بلاده، تتدرج من المتطرفين المحليين إلى المشكلات الاقتصادية، وفساد الحكومة والعلاقات مع الهند، وغيرها كثير. وتعتمد قدرته على الانشغال بأولويتنا الأولى على الاستقرار الذي يمكن تحقيقه عن طريق حل هذه القضايا الأخرى.

ولا يمكن أن نتوقع أن نأخذ من باكستان ما نحتاجه من جهود للتعامل مع التهديد، الذي نراه أكبر خطر بالنسبة لنا ما لم تحل القضايا المعقدة، التي تؤدي إلى عدم الاستقرار في باكستان حلاً يسمح للباكستانيين بالتصرف تجاه ذلك التهديد.

ولجعل الموقف الصعب أشد صعوبة، يجب علينا إعادة بناء الثقة في مجتمع لا يزال يشعر بالمرارة تجاه ما يروونه تخلياً وانعزلاً من الولايات المتحدة في الماضي. إذ يرى الباكستانيون أننا تركناهم في مركز حرج بعد تعاونهم معنا أثناء الحرب الأفغانية السوفيتية... فضلاً عن تعاستهم بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضناها على باكستان بعدما قامت بتطوير أسلحتها النووية. وكان يمكن للتقدم أن يكون أشد تعقيداً بسبب القضايا السلبية الأخرى مثل السيطرة على

تقنية أسلحة الدمار الشامل والقيود المفروضة على برامج المساعدات الأمنية.

ينبغي تحويل كل هذه التعقيدات ودقائق الأمور إلى سياسات ومجموعة من البرامج، التي ترمي إلى بلوغ أهدافنا. والواضح أن ثمة ضرورة للحوار ولفهم أعمق لكافة الأطراف للعمل عبر هذه المتاهة المعقدة من القضايا المتشابكة، التي تؤثر حتى على أبسط المواضيع وأشدها وضوحاً في التفاعلات عبر الثقافية.



عندما أسافر عبر الشرق الأوسط متسائلاً عما ينبغي عمله لكي يعم الاستقرار المنطقة ودولها، فأسمع سلسلة طويلة من القضايا. وعلى نحو لا يتغير، تبدأ المناقشة من الجانب العربي بما يشبه الآتي: "يجب على الولايات المتحدة أن تتعهد عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية تماماً. ويجب أن تشارك بوضوح في الوساطة، وتستخدم نفوذها للتأثير على الطرفين للوصول إلى حل.

وخلال ذلك علينا العمل معاً لإقامة (أو في بعض الحالات إعادة إقامة) العلاقات الوثيقة التي توفر آليات للتعامل مع القضايا الاقتصادية والأمنية المشتركة.

«كانت الولايات المتحدة تؤكد بشدة على ضرورة الإصلاح السريع للاقتصاد ونظم الحكم في المنطقة. ونحن نوافق على الأهداف برغم أننا لا نقبل ضغوط التعجيل بتحقيقها. فإن كانت هناك أي فرصة للقيام بالإصلاحات التي ترغبها حكومتكم بهذه الدرجة من الإلحاح،

يجب على الولايات المتحدة تحسين صورتها لدى رجل الشارع عندنا، وإبداء قدر أكبر من التقدير للقضايا الثقافية والخلافات التي تعيق جهودنا. كما أن النقد الصريح لأنظمتنا الحاكمة وسياساتنا يجعل تعاوننا في القضايا التي تهتمكم أشد صعوبة. وهناك ضرورة لقدر أكبر من الاهتمام والتشاور».

وقد يكون الرد الأمريكي كالتالي: "يجب عليكم اتخاذ إجراءات أشد تجاه المتطرفين، ومزيد من التأكيد على الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وعليكم أن تكونوا أكثر تعاوناً في قضايا الطاقة لضمان أن الأمور الاقتصادية للدول التي تعتمد على مصادر الطاقة لديكم لا تتأثر سلباً بقرارات الأسعار والإنتاج. كما يجب أن تتخذوا موقفاً أقوى تجاه الهيمنة الإقليمية التي تهدد الاستقرار».

فيرد العربي: «لا يمكننا القيام بهذا الأمر ما لم تبحثوا اهتماماتنا. ويجب أن تحسنوا صورتكم، وتنفذوا التزامكم بحل الصراعات في المنطقة. وأن تضبطوا استخدامكم للقوة، وإلا ستستحضرون في أذهاننا صورة الصليبيين والمستعمرين. كما يجب أن تساعدونا في شؤوننا الأمنية والاقتصادية، فإن تحقيق هذه الأهداف ستعطينا قوة للاهتمام بقضاياكم».

فيجيب الأمريكي: «لا يمكننا التصرف في تلك الأهداف ما لم تتحركوا بدرجة أشد تأثيراً نحو الأهداف التي وضعت لأجلكم. إذ ليس بوسعنا الحصول على دعم شعبنا وزعمائنا لو لم يكن ثمة مؤشر واضح على إحداث تقدمٍ فيما طلب منكم عمله».

وربما يستمر الأمر هكذا، في أخذ ورد، مع يقين كل من الطرفين بصحة رأيه وموقفه، ومع عناد كل منهما.

من الذي سيوافق على مطالب الآخر أولاً؟ وما قدر الثقة الذي يمكننا توفيره أو اكتساب الدعم له؟ وما قدر المخاطرة التي يمكن أن نتعرض لها؟

مع ذلك، لدى كل منا الأهداف نفسها، فنحن جميعاً نرغب في السلام والاستقرار، لكننا نحدد سبل الوصول إليهما بصور متباينة.

إذن كيف ننتقل إلى خطوة تالية؟

تحديد المسار مقدماً

إن مفاتيح النجاح على الأرض هي، أولاً وقبل كل شيء، سياسة واحدة متسقة توجه وضع البرامج المتكاملة. ويجب أن يكون لهذه البرامج المتكاملة موارد معينة، وأهداف واضحة، وإجراءات مفصلة، ومسؤوليات محددة، تؤدي إلى تحقيق أهداف سياستنا. وينبغي أن تضم السياسة شركاء من المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية والمستقلة. كما ينبغي أن تبني هذه السياسة على تقييم شامل للأوضاع التي تنتج عنها الاضطرابات التي تهدد السلام والرخاء، وعلى فهم واضح للقضايا الثقافية والاجتماعية التي تؤثر على تنفيذها. وفي النهاية، يجب أن يكون هناك حوار وتشاور مستمر مع السلطات المحلية، ومع صناع القرار لدينا، ومع شركائنا. وسيوفر هذا إطار العمل الغائب حالياً في وضع السياسات وتنفيذها.